مع الجماهير

زيادة الانتاج.. الشعار رقم «١»

حامد دنيا

التحرير

ونحن مقبلون على بدء تنفيذ مرحلة جديدة فى تاريخ مجتمعنا ، بعد أن اكتملت مؤسساتنا الدستورية ، حيث بدأ مجلس الشورى اجتماعاته وممارسة سلطاته . . وقرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة سوف يصدر بين لحظة وأخرى ، الذى يرأس أول اجتماع له الرئيس أنور السادات ، كما أعلن ذلك فى خطابه أمام اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى . . وذلك إيذانا ببدء الصحافة أعمالها كسلطة شعبية رابعة فى الدولة . .

قرر الرئيس السادات إعادة فتح باب العضوية للحزب الوطنى بحثا عن كوادر واعية وقيادات شابة جديدة .

وحيث يقوم بعد شهر ، أى فى مطلع العام الجديد ، الرئيس السادات ، بجولة فى محافظاتنا ، ليلتقى بالجماهير ، شارحا لهم متطلبات المرحلة الجديدة من تاريخ نضالنا وكفاحنا وحياة مجتمعنا . . وحيث نظهر للرئيس فى نفس الوقت قيادات شابة أوكوادر حزبية جديدة ، من خلال المناقشات الواعية أثناء الاجتماعات . .

نتيجة لذلك كله فنحن مقبلون على إعادة صياغة العديد من أوضاعنا وقوانيننا الاقتصادية والتشريعية والضريبية وإيجارات المساكن ، وغيرها من القوانين التى تمس الغالبية العظمى من مواطنينا ، بل كل جماهير مصر العريضة ، الواحد والأربعين مليون نسمة . . لذلك كان لابد أن أتوجه للدكتور عبد المنعم راضى أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة عين شمس ، باعتباره أحد عمالقة الفكر الاقتصادى فى مصر ، الذين يجب أن يكون لرأيهم وزن فى هذه المرحلة القادمة . . ذهبت إليه لأناقشه فى قضايا الساعة الاقتصادية ، فلى رأيى أن قضيتنا بالدرجة الأولى اقتصادية فى المرحلة القادمة ، ويجب أن يشارك كل الوطنيين المخلصين من أبناء مصر برأيهم وفكرهم فى مشاكل الاقتصاد وقضاياه دون حساسية أو حرج أو خوف من شئ ، حتى لا تأتى القوانين الجديدة متضاربة أو غير منسجمة مع بعضها البعض .

وكعادة الدكتور راضى ، وكما يفعل بالضبط عندما يلقى محاضراته فى الجامعة أو فى المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية أو لطلاب الكلية الحربية . . دخل معى فى الموضوع مباشرة ، دون لف أو دوران ، تكلم عن فلسفتنا الاقتصادية التى يجب أن تسود مجتمعنا فى المرحلة القادمة . . شرح الهدف الذى ينبغى أن نتباه فى هذه المرحلة الهامة بنفس الشجاعة فى الرأى ، والجرأة فى الحق ، وهما الصفتان اللتان يتميز بهما دائما . . أزاح الستار عن الشعار أو الهدف الذى يجب أن تكون له الأولوية فى سياستنا الاقتصادية الجديدة .

□ قلت للدكتور راضى : ماهى مسئوليتكم أيها الاقتصاديون عن تحقيق أهداف المجتمع ، وهل فى إمكانكم رفع معدلات التنمية حقا ؟

د . راضى :

على المجتمع – حكومة وشعبا ، خاصة الحزب الوطنى الحاكم ، باعتباره حزب الأغلبية – أن يتفهم أولا أنه لابد من أن يضع هو ذاته هدفا يقنع به الشعب ، وأن يرفع شعارا للمرحلة الجديدة هو . . أن هذه المرحلة هى لزيادة الانتاج ، والأولوية لمعركة التقدم الاقتصادى . . كما كان شعارنا يوما هو للتحرير السياسى أو للتحرير العسكرى . . وإذا شاء المجتمع أن يتبنى شعار زيادة الإنتاج ، فيمكن أن يضع فى اعتباه أن العدالة فى التوزيع يجب أن تكون فوق كل اعتبار ، وأنه سيضحى بكل شئ من أجل هذه العدالة . .

أما أن تكون أهدافنا الاقتصادية تتحقق كلها فى نفس الوقت ، فلى رأيى أن هذا أمر مستحيل ، أى لايمكن أن نطلب التقدم والعدالة فى التوزيع وكل شئ آخر فى نفس اللحظة . . وهذه حقائق وخطوط عريضة يؤكدها الاقتصاد .

□ قلت : نحن نعلم أن المجتمع يهتم جدا بزيادة الإنتاج ، فما هو تبرير ذلك ؟

د . راضى :

إن أول الأهداف الاقتصادية التى يهتم بها المجتمع هو أن يزداد إنتاجنا القومى من سلع وخدمات حتى تحقق الرفاهية الاقتصادية ويزداد ماتحصل عليه من سلع وخدمات ويرتفع مستوى معيشة المواطن . إن الدافع لزيادة الدخل القومى هو الحصول على مزيد من متاع الدنيا . ونحن نوضح هنا أنه لايصح أن يفهم المجتمع أن هذا فقط هو الغرض من زيادة الدخل القومى ، لأن أحد الدوافع الهامة لتقدم الاقتصاد القومى وزيادة انتاجه هو بناء ومساندة جيش قوى . إن الزيادة فى الدخل القومى لن تذهب كما يتصور البعض لمتاع الدنيا ولكن لبناء الجيش القوى الذى يحافظ على كيان الأمة السياسى ، وأيضا يكون الهدف من زيادة الانتاج القومى العمل على بناء مستقبل أفضل للأبناء . إن الزيادة فى الإنتاج لايصح أن تستهلك كلها ، إنما ينبغى أن يذهب الجزء الأكبر منها لبناء الطرق والتليفونات والموانى والجامعات والسدود والترع واستصلاح الأراضى وهكذا . إن بناء مستقبل أفضل للأجيال هام وضرورى لبقاء مستوى الآمال والطموح مرتفعا ، ولكى يعيش الآباء والأمهات فى وطنهم هادئ النفس ، مطمئن البال ، متمسكين بالبقاء فى الوطن الذى سوف يوفر حياة أفضل لأبنائهم .

وهدف زيادة الدخل يمثل مسألة حيوية للدول النامية عامة ولمصر خاصة ، حيث إن مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الشعب منخفض . ثم إن سنوات الحرمان الماضية كانت طويلة ، وأصبح لزاما أن ينهض الاقتصاد القومى بمعدلات سريعة . .

□ قلت : وماترأيك فى أن المجتمع يود أيضا توظيف أبنائه ، وهل يتعارض ذلك مع زيادة الانتاج ؟

د . راضى :

ليس هذا هو الهدف الاقتصادى فقط . . إن مجتمعنا يهدف أيضا ويعطى الأهمية لزيادة فرص العمالة لأسباب اجتماعية ونفسية وثقافية وسياسية . وليس فقط لأهداف اقتصادية . فالموانين القوى العاملة تلزم الحكومة بتوظيف الأفراد ، وكثيرا مايتم ذلك على حساب الزيادة فى الإنتاج ، إننا نقدر أهمية عدم الإحباط النفسى للشباب حديثى التخرج ، وتزمن تحقه فى وظيفة . كما أن العدالة الاجتماعية تقتضى توزيع الدخل عن طريق كريم ، وهو طريق إعطائهم الفرصة فى العمل ، وليس طريق الإعانة . كما أن تراكم البطالة لدى الشباب سوف يخلق فرصة للانحراف الاجتماعى والسياسى وهو مالا يتمناه المجتمع . إن قوانين القوى العاملة لابد منها ، وهى تؤدى إلى تعارض مع زيادة الدخل القومى ، فهى تؤدى لنقص الانتاجية والإنتاج . . وهذه مشكلة . .

د. فؤاد محيى الدين يبحث مع الوزراء قاعدة جديدة لتعيين الخريجين

ولذلك كانت ضربة معلم من الرئيس السادات عندما كلف الدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء بالاشتراك مع أعضاء مجلس الوزراء ، بإعادة بحث قاعدة تعيين الخريجين على أساس أن تعيين الخريج حق ، ولكن يجب أن يعين الخريج ليعمل ، لا ليصبح خريج عالة ، أو أداة معطلة للإنتاج ومعوقة للعمل .

□ قلت : هل نسيت يا دكتور راضى أن الأسعار مهمة جدا للمجتمع ؟ "

د . راضى :

نعم هناك أيضا هدف اقتصادى ثالث وهو مهم جدا . ألا وهو المحافظة على ثبات مستوى الأسعار . إن المواطن العادى يرغب فى تثبيت الأسعار . ويود أيضا زيادة دخله النقدى حتى يشعر بتحسن مستوى المعيشة . وهو يستاء جدا عندما يلاحظ ارتفاع الأسعار .

أما الاقتصادى فيود ثبات الأسعار حتى تسود الطمأنينة لدى التجار والمتعاملين ، وحتى يزداد حجم التجارة والتعاقد . وبالنسبة للاقتصاديين قد يكون هدف زيادة الأسعار وزيادة الأجور أكثر أهمية من مجرد ثبات الأسعار .

إن زيادة الأسعار والأجور تعطى حافزا لرجال الأعمال على مزيد من التعاقدات والمبيعات ، وللعمال والموظفين على مزيد من الحماسة للعمل . إلا أن المطلوب طبعا هو أن ترتفع الأسعار أولا ثم تلحقها زيادة الأجور ، وأن يكون هذا بمعدلات طفيفة سنويا ، حيث سوف يزداد الدخل الحقيقى وسيرتفع مستوى معيشة المواطن . ولتحقيق ذلك . الأمر يتطلب التضحية أولا من جانب المواطن بتحمله الأسعار المرتفعة فى البداية حتى تلحقها زيادة الأجور وأيضا زيادة الإنتاج الحقيقى ، مما تقدمه الأسعار والأجور من حوافز . إن ثبات الأسعار يتطلب ثبات الأجور . وكلاهما أمر صعب ، إن لم يكن مستحيلا . إن الأسعار الحرية التى تحافظ على العدالة فى التوزيع وعلى مزيد من الطعام للفئات محدودى الدخل . لاتساعد رجال الأعمال على زيادة الإنتاج . لأن الأسعار الحرية عادة تكون غير مغرية ولاتغطى التكاليف الفعلية للإنتاج . . وهنا تتضح لك حقيقة كبرى ، وهى أنك تطلب أشياء كثيرة متعارضة ، ومحاولة تحقيق أحدها يتعارض مع الآخر فى نفس الوقت ! !

□ قلت : وهل نسيت أيضا أن العدالة فى التوزيع هى أهم شئ يقدمه المجتمع .. بل إنه هدف ومبدأ أساسى فى الديمقراطية الديمقراطية ؟

د . راضى :

إنه هدف غال وعزيز علينا جدا . وأنت تعرف أن مجتمعنا الكثير فيه فقراء والقلة أغنياء . والعدالة تقتضى أن تأخذ من الأغنياء لتعطى الفقراء . ولهذا صدرت قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم والحد الأدنى للأجور والمعاشات والتعليم المجانى وقوانين تحديد الإيجارات والعديد من الإجراءات الأخرى وأهمها الدعم الحكومى

يقدم الدكتور عبد العزيز عبد المجيد تشريعات اقتصادية جديدة خلال أيام مجلس الشعب

المتزايد . ونحن نؤمن بأن أحدا لايجوز على المساس بعدالة التوزيع . ولكن تصور الآن أنك تريد مع العدالة فى التوزيع زيادة فى الإنتاج ، وهو كما لفتنا أحد أهدافنا أيضا . إن زيادة الانتاج تقتضى مثلا رفع أسعار الفائدة ، إن رفع أسعار الفائدة يشجع على الادخار ، والادخار يزيد الاستثمار ، وهذا يزيد الدخل والانتاج ، ولكن رفع سعر الفائدة يزيد التكلفة ويزيد من حصيلة أصحاب رءوس الأموال . فمن يملك المال يحصل على مكاسب أكثر بسبب ارتفاع الفائدة ، والمستهلك محدود الدخل عليه أن يتحمل ارتفاع أسعار السلع ، أى أن الغنى سيزداد غنى والفقير سيزداد فقرا بسبب محاباة أصحاب الربح والفوائد عند تشجيع الاستثمار والادخار ، وهذا مايضر بالعدالة .

على الأقل سوف يظل هذا يحدث حتى يزداد إنتاجنا القومى عاما ويرتفع مستوى معيشة كل من الفقير والغنى . ومرة أخرى نرى أن التمسك بزيادة الانتاج يحتاج إلى المساس بالعدالة ، وأن التمسك بها يتعارض مع زيادة الانتاج ! !

□ قلت : إذن فما الحل ، أو بعبارة أخرى ماذا صنعنا لكى نضمن مستقبلا أفضل لأبنائنا وأجيالنا ، لاسيما أن علينا ديونا قد تراكمت بسبب الحروب الكثيرة التى واجهناها فى الثلاثين سنة الماضية ، ولابد فى نفس الوقت من سداد هذه الديون فى مواعيدها المحددة ؟

د . راضى :

ان من أهم أهداف مجتمعنا مراعاة عدم زيادة الديون التى علينا للعالم الخارجى . فعاملاتنا مع العالم الآخر ، ونتيجة الحروب التى تعرضنا لها . أحدثت آثارا كثيرة على اقتصادنا ، وازداد معها حجم الديون الخارجية ، ويقتضى الأمر أن يظل عبء الديون على الأجيال المستقبلة حتى لايظل كاهل أبنائنا بما استهلكناه من ديون . ولكن للأسف نجد أن عامة الدول النامية ، ومنها مصر ، لاتستطيع أن توفر حجم مدخرات كافية لتمويل التنمية الاقتصادية أو لتمويل واردات السلع الاستهلاكية المتزايدة بزيادة السكان . لهذا تلجأ هذه الدول لمزيد من القروض لأغراض التنمية والاستهلاك . والمطلوب عدم تزايد المديونية الخارجية حتى لاتأثر الأجيال المستقبلة . ولكن زيادة الانتاج والدخل تقتضى مزيدا من الديون . ومرة أخرى نجد أن هناك المزيد من التعارض بين الأهداف الاقتصادية ! !

□ قلت : يا دكتور راضى . أوضح ماذا تريد بالضبط ؟ ماهو الشعار الذى تفضل أن تختاره الدولة وتتبناه فى هذه المرحلة ؟ . . هل هو شعار أن الزيادة فى الانتاج يجب أن تسحق كل شعار آخر ؟

د . راضى :

هذا مأأود أن أقوله بالضبط . إننا نطلب تحقيق عدة أهداف

إن الدكتور عبد المنعم راضى يتساءل : لماذا لا أصبح زيادة الإنتاج هو الشعار رقم (١) للدولة فى المرحلة القادمة

هامة فى نفس الوقت . نحن نطلب زيادة الدخل القومى وزيادة العمالة وثبات الأسعار وعدالة التوزيع والحد من الديون . وهذا أمر مستحيل ، لأنها لايمكن أن تتحقق جميعها فى نفس الوقت وبنفس الدرجة ! !

باختصار . المطلوب أن نقرر الهدف رقم (١) ثم نرتب الأهداف الأخرى واحدا وراء الآخر . وأرى أن زيادة الإنتاج يجب أن تكون الهدف رقم (١) .

لقد أوضحت رأيى ، وهذا هو المطلوب منى كاقتصادى . . المعروف أن الاقتصادى ليست وظيفته وضع الأهداف ، إنما هو وظيفة المجتمع .

أما الاقتصادى فوظيفته أن يعمل وأن يساهم بالرأى والفكر فى تحقيق الهدف الذى يحدده المجتمع .

GGGG

وانتهى هذا الحديث الصريح مع الدكتور عبد المنعم راضى ، الأستاذ الجامعى الذى يعشقه كل طلابه ، ويسجلون له محاضراته على كاسيتات ، كما سبق أن قلت ، والذى اشتهر بين زملائه وأصدقائه والاقتصاديين بالصدق فى الرأى ، والموضوعية وبعد النظر فى الرؤية الاقتصادية . .

والحقيقة . لقد انتصرنا فى معركتنا العسكرية لأن الشعار الذى رفعته الدولة . وأصبح سائدا ومنفذا قبل المعركة ، والتاء الاستعداد لها . . كان هو الأولوية للمعركة لايعلو شئ فوقها . . لقد طبق ذلك الشعار تماما وبكل دقة فى مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا ومؤسساتنا الدستورية ، وفوق رأس كل من يجلس على مكتب . . ولذلك تمت المعركة بنجاح وانتصرنا فيها – والحمد لله – بفضل تلك التعبئة العامة النفسية والاجتماعية والسياسية والوطنية ، تطبيقا لشعار المعركة .

وبالتالى . . وحتى ننسجم مع ظروفنا فى المرحلة القادمة ، لماذا لايصبح شعار زيادة الإنتاج ، هو الشعار المفضل والمميز السابق على كل الشعارات الأخرى ؟ لماذا لاتعمل كوادرنا الحزبية والحكومية فى مواقعها المختلفة راية هذا الشعار ؟ . . على أن يكون واضحا ومحددا أن تطبيق شعار زيادة الانتاج يتطلب التضحيات بأهداف أخرى ، كثيرا مانتمناها ، ولكنها يجب الا نأتى الا بعد تحقيق الهدف الأول وهو زيادة الانتاج . .

وبمعنى آخر فنحن نود عدالة توزيع مؤجلة ، وثبات أسعار مؤجلا وفرص عمل مؤجلة . نقوم بتنفيذها هدفا وراء الآخر ، عندما يتحقق فعلا الهدف الأكبر وهو زيادة الانتاج والإسراع بمعدلات التنمية . كشعار لايعلو عليه شعار آخر . □